

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2003/86
21 January 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٤ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

فئات محددة من الجماعات والأفراد

التروح الجماعي والمشردون

تقرير ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخلياً، السيد فرانسيس م. دنغ،
المقدم عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٥٦/٢٠٠٢*

* وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ بء، الفقرة ٨، تُقدّم هذه الوثيقة متأخرة بهدف إدراج أحدث المعلومات الممكنة.

موجز تنفيذي

طلبت لجنة حقوق الإنسان إلى الأمين العام للأمم المتحدة سنة ١٩٩٢، في القرار ٧٣/١٩٩٢، أن يعيّن ممثلاً له يعنى بشؤون المشردين داخلياً، استجابة للقلق الدولي المتنامي بشأن كبر عدد المشردين داخلياً في شتى أنحاء العالم وحاجتهم إلى المساعدة والحماية. وعُيّن في هذا المنصب السيد فرانسيس م. دنغ (السودان). وجددت اللجنة ولاية الممثل أربع مرات منذ ذلك الحين، في القرارات ٩٥/١٩٩٣ و ٥٧/١٩٩٥ و ٥٠/١٩٩٨ و ٥٤/٢٠٠١.

ولا يكتفي ممثل الأمين العام في هذا التقرير، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لولايته، بعرض التطورات الحاصلة منذ التقرير الذي قدمه إلى الدورة السابقة للجنة (E/CN.4/2002/95 و Add.1-3) بل يقدم أيضاً عرضاً عاماً للتقدم المحرز خلال العقد الماضي والتحديات التي يجب التغلب عليها للتصدي بفعالية لأزمة التشرد الداخلي العالمية. ويستعرض التقرير في البداية تطور المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي وزيادة استخدامها من جانب الحكومات، والهيئات الإقليمية، والوكالات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمجموعات المحلية في جميع مناطق العالم؛ ثم يسرد الإصلاحات المؤسسية الرامية إلى تعزيز التصدي للتشرد الداخلي، ويسلط الضوء على البعثات القطرية التي قام بها ممثل الأمين العام خلال السنة الماضية (التي تشكل تقاريره عنها إضافات لهذا التقرير) فضلاً عن البعثات التي ينوي القيام بها في المستقبل القريب، ويلخص التطورات والاتجاهات الحالية لبرنامج البحوث التي يقوم بها ممثل الأمين العام. وأخيراً، يستعرض التقرير التقدم المحرز في ولاية ممثل الأمين العام ويختتم بمناقشة أهمية معالجة الأسباب الجذرية للتشرد.

ولتقرير هذا العام ست إضافات. والإضافات ١ و ٢ و ٣ و ٤ هي تقارير عن بعثات الممثل الخاص إلى السودان وتركيا والمكسيك والفلبين على التوالي. أما الإضافة ٥ فهي تقرير عن حلقة دراسية عن التشرد الداخلي في الاتحاد الروسي، عقدت بموسكو في ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وأما الإضافة ٦ فهي تقرير عن حلقة دراسية عُقدت في رومباك، السودان، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، دعا إليها ممثل الأمين العام، ومشروع معهد بروكينغز - كلية ستانفورد للدراسات الدولية المتقدمة (بجامعة جونز هوبكنز) بشأن التشرد الداخلي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وتناولت التشرد الداخلي في جنوب السودان.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٤	٣- ١	 مقدمة
٤	٧- ٤	 أولاً- عرض عامة للأزمة
٥	٩- ٨	 ثانياً- تطور الاستجابة الدولية
٦	٦٦-١٠	 ثالثاً- أنشطة ولاية ممثل الأمين العام
٢٠	٧٧-٦٧	 رابعاً- تقييم التقدم المحرز والتحديات الباقية
٢٣	٨١-٧٨	 خامساً- الخلاصة

مقدمة

١- طلبت لجنة حقوق الإنسان إلى الأمين العام للأمم المتحدة سنة ١٩٩٢ أن يعيّن ممثلاً له يُعنى بشؤون المشردين داخلياً. وقد عُيّن في هذا المنصب السيد فرانسيس م. دنغ منذ ذلك التاريخ. ونظراً إلى أن عام ٢٠٠٢ صادف الذكرى السنوية العاشرة لولاية ممثل الأمين العام فإنه يرى أنه يجدر به ألا يكتفي بالإبلاغ عن التطورات الحاصلة منذ الدورة الثامنة والخمسين للجنة، بل أن يقدم أيضاً عرضاً لإنجازات العقد الماضي فضلاً عن التحديات المتواصلة التي تواجه المجتمع الدولي، والتي تواجه بالتالي ولايته المتمثلة في التصدي لأزمة التشرد الداخلي العالمية. وكان هذا، في الحقيقة، هو موضوع الحلقة الدراسية الدولية التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ في فيينا واستضافتها حكومتا النمسا والنرويج. وقد حضر الحلقة الدراسية ممثلون عن وكالات الأمم المتحدة، وهيئات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات البحوث التي تعمل في مجال التشرد الداخلي منذ سنوات. ويتضمن هذا التقرير الكثير من الأفكار الثاقبة والتوصيات القيّمة التي قدمت خلال الحلقة الدراسية والتي ستنتشر في وقت لاحق من هذا العام^(١).

٢- وإجمالاً، يمكن القول إن العقد الماضي شهد تطوراً هاماً، يتجلى على وجه الخصوص في إذكاء الوعي عالمياً بمشكلة التشرد الداخلي، وتطوير وزيادة استخدام المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي بصفتها إطاراً معيارياً لحماية حقوق المشردين داخلياً، ووضع سياسات على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، وإدخال تحسينات مختلفة في الترتيبات والاستجابة المؤسسية. ورغم ذلك، يظل التشرد الداخلي أزمة عالمية ذات أبعاد ملحمية، تؤثر في زهاء ٢٥ مليون نسمة، وذلك إذا لم نحسب سوى من شردتهم الصراعات والقتال المدني والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولا يزال العديد منهم يعاني بسبب عدم توافر مساعدة أو حماية ملائمة لهم من حكوماتهم أو من جانب المجتمع الدولي. وفي حين أقرت كثرة من الدول، والوكالات الدولية، والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية بنطاق المشكلة وشدتها والتزمت بأن تعمل على دعم المشردين داخلياً، فإنه لا تزال هناك فوارق هامة بين تلك الالتزامات وما هو حاصل فعلاً على أرض الواقع. ومعالجة تلك الفجوات على الصعيد الميداني لا تستلزم فحسب جهوداً متجددة على هدى ما أنجز من أعمال فعلاً بموجب ولاية ممثل الأمين العام، بل تستلزم كذلك نهجاً ابتكارياً لكفالة قدر أكبر من المساءلة للدول والوكالات الدولية والمنظمات الإقليمية بهدف حماية المشردين داخلياً ومساعدتهم.

٣- ويقدم هذا التقرير عرضاً عاماً لأزمة المشردين داخلياً العالمية، ويستعرض تطور الاستجابة الدولية ويسرد أنشطة ولاية ممثل الأمين العام، وقيّم التقدم المحرز، ويحدد التحديات الباقية، ويناقش في الختام الأهمية الحيوية لتناول الأسباب الجذرية للتشرد الداخلي بهدف كفالة إيجاد حلول فعالة ودائمة حقاً.

أولاً - عرض عام للأزمة

٤- عندما قيّم لأول مرة في عام ١٩٨٢ حجم مشكلة التشرد الداخلي، أبلغ عن وجود ١,٢ مليون شخص من المشردين داخلياً في ١١ بلداً. وبعد عقد من الزمن، أبلغ الأمين العام اللجنة أن العدد قد ارتفع إلى ٢٤ مليوناً (E/CN.4/1992/23، الفقرة ٥). ويقدر الآن وجود ٢٥ مليون شخص مشرد داخلياً في قرابة ٥٠ بلداً حول العالم. فضلاً عن ذلك، بينما كان عدد اللاجئين يفوق عدد الأشخاص المشردين داخلياً بعامل ١٠ مقابل ١ عام

١٩٨٢، فإن عدد المشردين داخلياً أصبح الآن ضعف عدد اللاجئين. ورغم ١٠ سنوات من العمل بشأن قضية المشردين داخلياً، فإن حجم المشكلة لا يقل خطورة اليوم عما كان عليه في أي وقت مضى.

٥- والمشردون داخلياً مجبرون على الفرار أو مغادرة بيوتهم لأسباب متنوعة، ومن بين أكثرها شيوعاً الصراعات المسلحة، وغيرها من الحالات التي يعم فيها العنف، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والكوارث الطبيعية أو الكوارث التي يتسبب فيها الإنسان. ورغم أن جميع الأشخاص الذين يتعرضون لهذه الظروف يعانون، فإن الأشخاص الذين يشردون من بيوتهم ضعفاء بصفة خاصة. فالمشردون يتعرضون لنسب أعلى بكثير من الوفيات مقارنة بعامة السكان، وكان المعدل في الصومال عام ١٩٩٢ أعلى ٥٠ مرة^(٢). وما زالوا يتعرضون أيضاً لخطر الاعتداء الجسدي، والاعتداء الجنسي والاختطاف، وكثيراً ما يعانون من الحرمان من السكن اللائق ومن الغذاء والخدمات الصحية. وتتألف الأغلبية الساحقة من المشردين داخلياً من النساء والأطفال الذين يتعرضون بصفة خاصة إلى خطر انتهاك حقوقهم الأساسية فضلاً عن مواطن ضعف إضافية. ويتواجد عادة المشردون داخلياً، أكثر من اللاجئين، قرب مناطق الصراعات، أو يجدون أنفسهم غير قادرين على مغادرة تلك المناطق بحيث يصبحون محاصرين وسُطَّ تبادل النيران ويتعرضون لخطر استخدام المتصارعين لهم كرهائن، أو كأهداف أو كدروع بشرية.

٦- ويُعتبر العديد من المشردين داخلياً لاجئين لو اجتازوا حدود دولة ما. وفي هذه الحالة فإنهم يستفيدون من الحقوق والمركز الذي يتيح القانون الدولي للاجئين ومن حماية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومساعدتها لهم. ولكن المشردين داخلياً يظلون، بحكم تعريفهم، ضمن حدود دولهم. وتبعاً لذلك، فإن مسؤولية حمايتهم وتقديم المساعدة إليهم تقع في المقام الأول على حكوماتهم. غير أنه كثيراً ما لا تقدر حكوماتهم، لا سيما في حالات الصراعات، على تقديم تلك المساعدة أو لا ترغب في القيام بذلك، بل وتكون هي في بعض الأحيان السبب الرئيسي في تشريدهم.

٧- ومن أجل معالجة هذا التناقض، روج ممثل الأمين العام مفهوم السيادة الوطنية بصفتها شكلاً من أشكال مسؤولية الدولة عن حماية ومساعدة أولئك الذين يتعرضون للخطر في نطاق سلطتها، مستعينة بالتعاون الدولي عند الضرورة. وبهذا المعنى، فإن السيادة تمنح الدول التمتع بامتياز عدم تدخل أحد في شؤونها الداخلية، بشرط أن تلتزم بكفالة حماية حقوق الإنسان لمواطنيها ولجميع السكان الموجودين في أراضيها. ومبدأ مسؤولية الدولة الأساسي هذا موضوع رئيسي في ميثاق الأمم المتحدة، وفي الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، وغيرها من الصكوك ومصادر حقوق الإنسان والقانون الإنساني^(٣).

ثانياً - تطور الاستجابة الدولية

٨- تعود الطفرة في عدد المشردين داخلياً وتطور الاستجابة الدولية على السواء إلى ديناميات نهاية الحرب الباردة. ففي العديد من البلدان المتأثرة، برزت أو تعمقت إبان عهود طويلة من هيمنة القوتين العظميين خلال الحرب الباردة الخلافات الإثنية والدينية والطبقية والاجتماعية التي تمثل لبّ الصراعات المسببة للتشريد الجماعي. وفي إطار ما بعد الحرب الباردة، تجلّت تلك الانقسامات، التي قُمعت أو أُديرَت في العديد من الحالات من خلال آليات التحكم الثنائية القطب للقوتين العظميين، تجلياً عنيفاً نظراً إلى أن طبيعة الحرب قد تحولت من مواجهات

بين الدول إلى صراعات داخلية أساساً يكون فيها المدنيون هم الضحايا الرئيسيون. وفي الوقت نفسه، فإن كسر الجمود بين الشرق والغرب سمح للمجتمع الدولي بتوحيد صفوفه استجابة لحالات انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على نحو كان يُعتبر سابقاً أمراً لا يمكن تصوره.

٩- وقد بدأ التشرد الداخلي يسترعي انتباه المجتمع الدولي عن طريق المنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام الدولية، وفي النهاية عن طريق عناصر لها صوت تابعة لبعض الوكالات الدولية والحكومات. غير أنه، إلى جانب الحساسية التي تُحيط بالسيادة الوطنية والتي تمثل لبّ القضية، ظهرت مسألة أفضل طريقة يمكن بها للمجتمع الدولي أن يتصدى للتشرد. وكانت النتيجة إنشاء آلية خاصة تابعة للجنة، في شكل ممثل للأمين العام، بدلاً من مقرر خاص. وفي عام ١٩٩٢، عُيِّن ممثل الأمين العام لمدة عام واحد؛ وجُددت ولايته بعد ذلك لمدة سنتين ثم لمدة ثلاث سنوات، كان آخرها في عام ٢٠٠١.

ثالثاً - أنشطة ولاية ممثل الأمين العام

١٠- كان دور ممثل الأمين العام، خلال الولاية التي دامت عشر سنوات، هو أن يكون داعية أو "أمين مظالم" للمشردين داخلياً، لإذكاء الوعي بأزمة المشردين داخلياً، وأن يعمل كعنصر حفاز لاستجابات فعالة على جميع الصُّعد - كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وبصفته تلك، حدد ممثل الأمين العام أربعة "دعائم" رئيسية للعمل، يرد تناول كل منها أدناه، هي: وضع وترويج إطار معياري للتصدي للتشرد الداخلي؛ والعمل على وجود ترتيبات مؤسسية فعالة على كل من الصعيد الدولي والوطني والإقليمي؛ وتركيز الانتباه على حالات محددة، بما في ذلك عن طريق البعثات القطرية؛ وإجراء بحوث لتعميق فهم مشكلة المشردين داخلياً وتحديد أنجع وسائل معالجتها.

ألف - وضع وترويج إطار معياري: المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي

١١- طلبت اللجنة إلى ممثل الأمين العام في بداية ولايته أن يجري "دراسة للقوانين والمعايير الدولية القائمة فيما يتصل بحقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية واللاجئين ومدى انطباقها على حماية المشردين داخلياً وتقديم مساعدات الإغاثة إليهم". وفي عام ١٩٩٣ قدم ممثل الأمين العام دراسة تتضمن نتائج مشاوراته بشأن المسألة مع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية، وتوصي بتجميع وتحليل مفصلين للمعايير الدولية ذات الصلة بالمشردين داخلياً (E/CN.4/1994/35، الفقرة ٨٧). وأعربت اللجنة، في قرار أيدته الجمعية العامة، عن تقديرها لتقرير ممثل الأمين العام وتوصياته، وجددت ولايته حتى يتمكن من مواصلة عمله.

١٢- وفي عام ١٩٩٤، عقد ممثل الأمين العام اجتماعاً لفريق من الخبراء القانونيين الدوليين وشرع في إعداد تجميع وتحليل من جزأين للمعايير القانونية الدولية ذات الصلة بالمشردين داخلياً. وتناول الجزء الأول، الذي قُدم إلى اللجنة عام ١٩٩٦ (E/CN.4/1996/52/Add.2)، القانون الدولي المطبق على الأشخاص المشردين فعلاً. وتناول الجزء الثاني، الذي قُدم بعد سنتين (E/CN.4/1998/53/Add.1)، المعايير الدولية المتصلة بالحماية من التشرد التعسفي. وخلصت الدراستان إلى أنه في حين يوفر القانون الدولي القائم حماية هامة في حالات التشرد الداخلي، توجد عدة فجوات أو مناطق رمادية في تغطيته لاحتياجات محددة، وأوصت بمعالجة تلك الفجوات في إطار أشمل.

١٣- واستجابة لتقييم ممثل الأمين العام وتوصياته، طلبت إليه اللجنة أن "يوصل، على أساس تجميع وتحليل القواعد القانونية، وضع إطار مناسب [...] لحماية المشردين داخلياً" (القرار ١٩٩٦/٥٢). وفيما يتعلق بالشكل الذي ينبغي أن يتخذه ذلك الإطار، قرر ممثل الأمين العام وفريق الخبراء القانونيين أن المطلوب ليس وضع قانون جديد في شكل معاهدة بل بالأحرى إعادة بيان القانون الدولي القائم الذي يتسم، مع تغطيته للعديد من الجوانب ذات الصلة بالمشردين داخلياً، بكونه متفرقاً ومشتتاً بحيث يتعذر الوصول إليه وتطبيقه على نحو فعال، ويحتاج، بسبب المناطق الرمادية فيه، إلى توضيح في بعض الحالات. وإضافة إلى ذلك، كانت هناك حاجة ملحة، لا سيما على الصعيد الميداني، لبيان واضح ودقيق لمختلف المعايير ذات الصلة بهدف معالجة الشواغل المحددة التي تنشأ في حالات التشرد الداخلي. وتبعاً لذلك، اختار ممثل الأمين العام صياغة مجموعة من المبادئ التوجيهية تعيد تأكيد ما يتصل بالمشردين داخلياً من حقوق الإنسان وأحكام القانون الإنساني وقانون اللاجئين القائمة، وجمعها وتطبيقها في شكل عملي يمكن من استيعابها بيسر. وشجعت اللجنة والجمعية العامة ممثل الأمين العام على المضي قدماً في هذا المسار، وكانتا تُحاطان علماً، خلال عملية الصياغة، بالتقدم المحرز في ذلك المسعى. واستشار الممثل طائفة واسعة من الهيئات والخبراء على الصعيدين الإقليمي والدولي من بلدان مختلفة.

١٤- وتعزز المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي، التي قُدمت إلى اللجنة عام ١٩٩٨ (E/CN.4/1998/53/Add.2)، المعايير العديدة ذات الصلة بمعالجة الاحتياجات المحددة للمشردين داخلياً من حيث الحماية والمساعدة والتنمية. وهي تُحدد الحقوق والضمانات ذات الصلة بجميع مراحل التشرد الداخلي، وتوفير الحماية من التشرد التعسفي، وتقديم الحماية والمساعدة خلال التشرد، وخلال العودة أو إعادة التوطين أو الإدماج. وتوفر المبادئ التوجيهية لجميع الأطراف المعنية ذات الصلة: ممثل الأمين العام عند اضطراره بولايته؛ والدول التي تواجه ظاهرة التشرد الداخلي؛ وجميع السلطات والجماعات والأشخاص الآخرين في علاقاتهم مع المشردين داخلياً، بما يشمل العناصر الفاعلة غير التابعة للدولة؛ والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، والمشردين داخلياً أنفسهم بالتأكيد.

١- الاستجابات للمبادئ

١٥- بعد استكمال المبادئ التوجيهية مباشرة، اتخذت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، المكونة من رؤساء المنظمات الإنسانية الدولية الرئيسية، والوكالات الإنمائية ومنظمات حقوق الإنسان، قراراً يُرحب بالمبادئ التوجيهية ويشجع أعضائها على اطلاع مجالسهم التنفيذية وموظفيهم عليها، وبخاصة العاملين في الميدان، وعلى تطبيقها في أنشطتهم لصالح المشردين داخلياً.

١٦- وفي الشهر التالي، وفي القرار ١٩٩٨/٥٠، الذي أُخذ بدون تصويت وقدمته ٥٥ دولة، سلمت اللجنة بأن حماية المشردين داخلياً من شأنها أن تتعزز بتحديد وإعادة تأكيد وتدعيم حقوق محددة فيما يتعلق بحمايتهم ولاحظت التقدم الذي أحرزه حتى الآن ممثل الأمين العام في وضع إطار قانوني، لا سيما تجميع وتحليل القواعد القانونية ووضع مبادئ توجيهية، وأحاطت علماً بالمبادئ التوجيهية، كما أحاطت علماً وباهتمام بقرار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وبما أعلنه ممثل الأمين العام عن اعتزامه استخدام المبادئ التوجيهية في حوار مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وطلبت اللجنة إلى ممثل الأمين العام أن يقدم تقريراً إليها عن جهوده وعما يُعرب عنه من آراء أمامه، وهو ما قام به دائماً في التقارير التي قدمها إليها.

١٧- وفي السنوات التالية، شجعت اللجنة والجمعية العامة على السواء، في قرارات أُتخذت بدون تصويت واشتركت في تقديمها دول من جميع مناطق العالم، نشر وترويج وتطبيق المبادئ التوجيهية ورحبت بها، كما رحبت باستخدام ممثل الأمين العام لها في الحوارات التي يجريها مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، وطلبت إليه أن يواصل بذل جهوده في هذا الصدد. وأعربت اللجنة، في دورتها الثامنة والخمسين، عن تقديرها للمبادئ التوجيهية بوصفها أداة هامة لمعالجة حالات التشرد الداخلي. وإضافة إلى ذلك، رحبت اللجنة والجمعية العامة على السواء بأن عدداً متزايداً من الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية يستخدم المبادئ التوجيهية، ويشجع على زيادة نشرها وتطبيقها. وإذ أعربت القرارات أيضاً عن تقديرها لنشر المبادئ التوجيهية والترويج لها في الحلقات الدراسية الإقليمية وغيرها من الحلقات الدراسية المعنية بالتشرد، فقد شجعت ممثل الأمين العام على مواصلة المبادرة إلى عقد هذه الحلقات الدراسية أو مواصلة دعمها بالتشاور مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة، وعلى تقديم للجهود الرامية إلى تعزيز بناء القدرات والترويج لاستخدام المبادئ التوجيهية.

١٨- وقد أحاطت اللجنة علماً بإعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الذي شجّع الهيئات والوكالات والبرامج ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والدول على ترويج واستخدام المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي، ولا سيما أحكامها المتصلة بعدم التمييز.

١٩- وسلّط الأمين العام الضوء، في تقريره إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٩٨ عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية، على وضع المبادئ التوجيهية بوصفه من "الأمثلة البارزة" للإنجازات في مجال العمل الإنساني خلال تلك السنة (A/53/139-E/1998/67، الفقرة ١٠). وأشار المجلس في استنتاجاته المتفق عليها ١/١٩٩٨ إلى المبادئ التوجيهية، منوهاً بقرار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن تلك التوجيهات. وفي عام ١٩٩٩، دعا المجلس في استنتاجاته المتفق عليها ١/١٩٩٩ جميع الدول إلى تطبيق المعايير المعترف بها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص المشردين داخلياً وأحاط علماً أيضاً بأن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تستخدم المبادئ التوجيهية (الفقرة ٢٣). وخلال الدورة الموضوعية للمجلس عام ٢٠٠٢، أعرب عدد من الدول عن تأييده للمبادئ، غير أن بعضها أثار مسائل تتعلق بالطريقة التي أُتبعت لوضعها (انظر أدناه)؛ ولم تُعتمد استنتاجات متفق عليها. وفي عام ٢٠٠١، عمد المجلس إلى عدم اعتماد استنتاجات خلال اختتام الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من دورته. غير أنه، في عهد أحدث، لاحظ في القرار ٣٢/٢٠٠٢ المتعلق بتنسيق المساعدة الإنسانية أن عدداً متزايداً من الدول ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغير الحكومية يستفيد من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي، وشجّع على تقوية الأطر القانونية المتعلقة بحماية الأشخاص المشردين داخلياً.

٢٠- واعترفت باستخدام المبادئ إضافة إلى ذلك على مستوى مجلس الأمن. ففي عام ١٩٩٩، طلب المجلس إلى الأمين العام تقديم تقرير يتضمن توصيات محددة بشأن الأساليب التي يمكن بها للمجلس أن يحسّن الحماية الجسدية والقانونية للمدنيين في الصراعات المسلحة. وأوصى الأمين العام، في تقريره التالي، بوجوب أن يشجّع المجلس، في حالات التشرد الداخلي، الدول على اتّباع الإرشادات القانونية الواردة في المبادئ التوجيهية (S/1999/957، التوصية ٧). وفي السنة التالية، جدد الأمين العام تلك التوصية لا سيما فيما يتعلق بالأطفال في الصراعات المسلحة

(A/55/163-S/2000/712، التوصية ٢١)، وأشار عدد من الدول إلى أهمية المبادئ، لا سيما فيما يتصل بالأطفال (انظر S/PV.4176). وذكرت رئيسة مجلس الأمن في بيان أدلت به يوم ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ أن المجلس يلاحظ أن وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، بالتعاون مع البلدان المضيفة، تستخدم المبادئ التوجيهية، فيما تستخدمها، في أفريقيا (S/PRST/2000/1). وحدد المجلس هذا الرأي، خلال الشهر ذاته، في القرار ١٢٨٦ (٢٠٠٠) الذي اتخذته بشأن الحالة في بوروندي.

٢١- وعزز ممثل الأمين العام الحوار مع الحكومات التي أعربت عن شواغل بشأن العملية التي وُضعت بموجبها المبادئ التوجيهية. وعُقدت، بالخصوص، خلال السنة الماضية في نيويورك سلسلة من الاجتماعات الناجحة، استضافتها حكومة سويسرا، بهدف تشجيع الحوار البناء بشأن المبادئ. وأعربت حكومات كانت قد عبّرت عن بعض الشواغل سابقاً عن تقديرها لهذه المناقشات وأوضحت أن هدفها يرمي فعلاً إلى توسيع نطاق التأييد للمبادئ. وتحقيقاً لتلك الغاية، تجري مشاورات مع ممثل سويسرا الدائم لدى الأمم المتحدة، وعدد من الوفود، بهدف تنظيم حلقة دراسية لمناقشة المبادئ التوجيهية وتطبيقها. وفي الوقت ذاته، يواصل ممثل الأمين العام إجراء حوار مع الحكومات، بما في ذلك خلال الاجتماعات الإضافية التي تُعقد في نيويورك في أوائل عام ٢٠٠٣ بدعوة من حكومة سويسرا ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

٢- ترويج المبادئ التوجيهية ونشرها وتطبيقها

٢٢- إضافة إلى ما سبق ذكره من استجابات للمبادئ التوجيهية، وكما أُشير إلى ذلك بإسهاب في تقارير ممثل الأمين العام السابقة إلى اللجنة، ما انفكت تُبذل جهود تهدف إلى ترويج ونشر وتطبيق المبادئ التوجيهية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من جانب الحكومات والمجموعات المحلية، والهيئات الإقليمية، والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وفقاً لطلبات اللجنة والجمعية العامة.

(أ) الصعيد الوطني

٢٣- أهم ظاهرة في هذا الصدد هي استخدام عدد متزايد من الدول للمبادئ التوجيهية في وضع تشريعات وسياسات وطنية. ففي عام ٢٠٠٠، أصبحت أنغولا الدولة الأولى التي تسنّ تشريعات تستند بوضوح إلى المبادئ التوجيهية، في "معاييرها المتعلقة بإعادة التوطين". وفي السنة التالية، وقعت حكومة بوروندي على "بروتوكول من أجل إنشاء إطار دائم للتعاون يهدف إلى حماية الأشخاص المشردين"، يعتبر فيه تعزيز المبادئ وتطبيقها هدفاً أساسياً. وفي كولومبيا، شددت المحكمة الدستورية على قيمة المبادئ كحجة وذلك بصفتها إعادة بيان للقانون الدولي، وذكرتها في حكمين اثنين، عزّزهما توجيه رئاسي صدر عام ٢٠٠١. وفي أوغندا، تعكف الحكومة على دراسة مشروع قانون وطني بشأن التشرّد الداخلي، يستند إلى المبادئ التوجيهية. وفي الوقت نفسه، تُستخدم المبادئ في أفغانستان بصفتها مرجعاً لصياغة مرسوم يتعلق بالعودة الآمنة للأشخاص المشردين داخلياً.

٢٤- وتثبتت المبادئ أيضاً أنها حافز لإصلاح التشريعات القائمة. ففي ٢٠٠١-٢٠٠٢، اشترك ممثل الأمين العام، مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومشروع معهد بروكينغز - كلية ستانفورد للدراسات الدولية المتقدمة بشأن التشرّد الداخلي، ورابطة المحامين الشباب في

جورجيا، في رعاية استعراض من جانب جماعات المحامين المحلية لدى تطابق التشريعات الوطنية في أذربيجان وأرمينيا وجورجيا مع المبادئ التوجيهية. وعُقدت في كل بلد اجتماعات شارك فيها مسؤولون حكوميون والمجتمع المدني ووكالات دولية لمناقشة استنتاجات وتوصيات الاستعراضات، مما أسفر عن تحقيق نتائج هامة في مجال الإصلاح التشريعي الوطني. وستنشر الاستعراضات القانونية ووقائع الحلقات الدراسية عام ٢٠٠٣، في كتاب يصدر عن الجهات الراعية والجمعية الأمريكية للقانون الدولي، مما سيشكل نموذجاً يمكن النسخ على منواله في أصقاع أخرى من العالم.

٢٥- وإضافة إلى ذلك، تواصل الحكومات إبداء اهتمامها بالمشاركة في حلقات العمل التدريبية المتعلقة بالتشرد الداخلي والمبادئ التوجيهية. فقد كان مشروع المشردين داخلياً العالمي التابع للمجلس النرويجي للاجئين، والذي اشترك في رعاية حلقة العمل التدريبية الأولى بشأن المبادئ التوجيهية مع مفوضية حقوق الإنسان، في أوغندا عام ١٩٩٩، نشاطاً بصفة خاصة في توفير التدريب المتعلق بالمبادئ للمسؤولين الحكوميين، والمجتمع المدني والموظفين العاملين في الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية حول العالم. كما تستجيب وحدة المشردين داخلياً المنشأة حديثاً في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لطلبات من الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة للحصول على تدريب في مجال التشرد الداخلي. وعقدت الوحدة، في آب/أغسطس ٢٠٠٢، على سبيل المثال، حلقة عمل تدريبية للمسؤولين الحكوميين في السودان.

٢٦- ويواصل ممثل الأمين العام، من جهته، كما طلبت إليه ذلك اللجنة والجمعية العامة، المبادرة إلى تنظيم حلقات دراسية بشأن التشرد الداخلي والمبادئ التوجيهية وإلى دعمها. فقد اشترك، في إطار ولايته، في رعاية حلقات دراسية وطنية، شارك فيها مسؤولون حكوميون إلى جانب ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ومعاهد البحوث، وذلك في كولومبيا عام ١٩٩٩ (E/CN.4/2000/83/Add.2)، وفي جنوب القوقاز. بما يشمل أذربيجان وأرمينيا وجورجيا عام ٢٠٠٠ (E/CN.4/2001/5/Add.2)، وفي إندونيسيا عام ٢٠٠١ (E/CN.4/2002/95/Add.3). وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢، اشترك في تنظيم حلقة دراسية بشأن التشرد الداخلي في الاتحاد الروسي معهد الدولة والقانون التابع للأكاديمية الروسية للعلوم وهيئة الشراكة المعنية بالهجرة (انظر الإضافة ٥). وقررت بعد ذلك المنظمة الروسية غير الحكومية "ميموريال" (Memorial) ترجمة شروح المبادئ إلى الروسية (انظر أدناه)، إلى جانب إدراج إحالات إلى القانون الروسي في النص.

٢٧- وتمثل مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية منتدى هاماً أيضاً لترويج المبادئ التوجيهية على الصعيد الوطني. فقد أعرب منتدى آسيا والمحيط الهادئ لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، مثلما أشار إلى ذلك ممثل الأمين العام في تقريره السابق إلى اللجنة، عن تأييده لفكرة اضطلاع تلك الهيئات بدور أكبر في مجال التشرد الداخلي، وناقش أعضاء المنتدى أهمية المبادئ التوجيهية لعملهم. وشجّع ذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في سري لانكا على الشروع في إدراج التشرد الداخلي ضمن أنشطتها، على النحو الموصوف في تقرير أخير ينبغي أن يوفر إرشاداً مفيداً لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في بلدان أخرى^(٤). كما التزمت المؤسسات الوطنية في المنطقة الأوروبية - المتوسطية بالترويج لحقوق الإنسان للمشردين. وبالنسبة إلى البلدان الأعضاء في الكومنولث، وُضعت المساعدة على إنفاذ المبادئ التوجيهية بأنها أفضل ممارسة بالنسبة لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية^(٥). وفي المكسيك التقى

مثل الأمين العام مع أعضاء اللجان الوطنية لحقوق الإنسان فضلاً عن اللجنتين التابعتين لولايتي تشياباس وغريرو خلال بعثته في آب/أغسطس بهدف مناقشة الدور الذي تضطلع به بشأن المشرّدين داخلياً. وخلال البعثة التي قام بها إلى الفلبين في تشرين الثاني/نوفمبر، ألقى ممثل الأمين العام محاضرة عن أهمية المبادئ التوجيهية لعمل مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية وتقابل مع رئيس وأعضاء لجنة حقوق الإنسان الفلبينية، الذين أعربوا عن اهتمامهم بإدماج المبادئ في عملهم.

٢٨- كما يُعترف بالمبادئ التوجيهية ويجري استخدامها من جانب الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة. فقد أجرى ممثل الأمين العام، خلال بعثته إلى جورجيا عام ٢٠٠٠ (E/CN.4/2001/5/Add.4)، حواراً بناءً استند إلى المبادئ مع السلطات الفعلية في جنوب أوسيتيا وفي أبخازيا على السواء. والواقع أن الرئيس الفعلي لأبخازيا ذكر أنه من المفيد أن تترجم المبادئ إلى اللغة الأبخازية -- وهي مبادرة أثّرت عام ٢٠٠٢، بفضل دعم مفوضية حقوق الإنسان. وفي السودان، تدرس حركة وجيش تحرير شعب السودان في الوقت الراهن مشروع سياسة بشأن التشرد الداخلي تستند إلى المبادئ، صاغه ممثلو الحركة والجيش في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ خلال حلقة عمل تدريبية عُقدت في برومباك برعاية وحدة المشرّدين داخلياً التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبمساعدة ومشاركة مكتب ممثل الأمين العام. وخلال حلقة دراسية بشأن التشرد الداخلي في جنوب السودان اشترك ممثل الأمين العام في رعايتها مع اليونيسيف ومشروع معهد بروكينغز بشأن التشرد الداخلي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، جدّد مسؤولو حركة وجيش تحرير شعب السودان الإعراب عن نيتهما أن ينظرا في وضع سياسة تستند إلى المبادئ لكي تقدم إلى قيادة الحركة والجيش عام ٢٠٠٣ للتصديق عليها. والتقى ممثل الأمين العام خلال بعثته إلى الفلبين، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بممثلين عن جبهة مورو الإسلامية للتحرير في الفلبين وشدّد على أهمية المبادئ التوجيهية.

٢٩- وإضافة إلى ذلك، أصبحت المبادئ التوجيهية أداة هامة في مجال التثقيف والرصد والدعوة بالنسبة لهيئات المجتمع المدني المحلية. ففي سري لانكا أخذ مجمع الوكالات الإنسانية، وهو مجموعة تضم أكثر من ٥٠ منظمة غير حكومية، يدير برنامجاً للتوعية يستند إلى المبادئ التوجيهية وموجّهاً إلى المسؤولين الحكوميين، والأطراف الفاعلة غير التابعة للدولة، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية وجماعات المشرّدين. وكجزء من هذه الجهود، نشر المجمع "مجموعة مواد" بشأن المبادئ التوجيهية بالإنكليزية والسينهالا والتاميل، وكذلك مجموعة متنوعة من المواد التدريبية الأخرى لكي تُستخدم في حلقات العمل واجتماعات المائدة المستديرة الجارية. وتُبدل جهود مماثلة في بلدان أخرى حول العالم، على سبيل المثال، في كولومبيا من جانب مجموعة دعم منظمات المشرّدين Grupo de apoyo A Organizaciones de Desplazados، وفي جورجيا من جانب رابطة المحامين الشباب في جورجيا، وفي الفلبين من جانب اللجنة المسكونية لأسر المشرّدين ومجتمعاتهم المحلية.

(ب) المستوى الإقليمي

٣٠- رحّبت الجمعية العامة واللجنة بأن عدداً متزايداً من المنظمات الإقليمية يستفيد من المبادئ التوجيهية في أعماله. ورحبت الجمعية العامة واللجنة على وجه الخصوص بمبادرات منظمة الوحدة الأفريقية، التي باتت تسمى الآن الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، وشجعت تلك المنظمات، إلى جانب منظمات أخرى، على تعزيز أنشطتها وتعاونها مع ممثل الأمين العام، بما في ذلك عن طريق الحلقات الدراسية بشأن التشرد الداخلي.

٣١- وفي عام ١٩٩٨، وبدءاً بأكثر القارات تضرراً بأزمة التشرد الداخلي العالمية، اشترك ممثل الأمين العام مع منظمة الوحدة الأفريقية في رعاية حلقة دراسية بشأن التشرد الداخلي في أفريقيا، أوصت بنشر المبادئ على نطاق واسع. وفي السنة التالية، أحاطت اللجنة المعنية باللاجئين والأشخاص المشردين التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية علماً بالمبادئ "باهتمام وتقدير" وأوصت مجلس وزراء المنظمة بأن تتعاون الدول الأعضاء مع ممثل الأمين العام في تنفيذ المبادئ.

٣٢- وعلى الصعيد دون الإقليمي، يُذكر أن وزراء الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا قد اعتمدوا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ إعلاناً في مؤتمرهم المعني بالأطفال المتأثرين بالحرب في غربي أفريقيا، رحّبوا فيه بالمبادئ التوجيهية ودعوا الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا إلى تطبيقها. واعتمد هذا الإعلان فيما بعد في مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، انضم مكتب ممثل الأمين العام إلى حلقة دراسية بشأن الهجرة في غرب أفريقيا للدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا، تولى الاتحاد والمنظمة الدولية للهجرة رعايتها وعقدت في داكار. وكان من بين توصيات الحلقة الدراسية وضع قوانين وطنية بشأن التشرد الداخلي استناداً إلى المبادئ التوجيهية بصفتها إطاراً.

٣٣- وفي الأمريكتين، رحّبت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية بالمبادئ التوجيهية وأعربت عن تأييدها التام لها، مشيرة إلى أنها "أشمل عملية تأكيد للمعايير المنطبقة على المشردين داخلياً"، وأنها بذلك توفر "توجيهاً رسمياً للجنة عن الكيفية التي ينبغي بها تفسير القانون وتطبيقه أثناء مراحل التشرد كافة"^(٦). وتستخدم اللجنة كذلك مقررهما المعني بالمشردين داخلياً المبادئ استخداماً منتظماً بصفتها مقياساً لتقييم الأوضاع في مختلف البلدان، مثل كولومبيا وغواتيمالا.

٣٤- وفي أوروبا، ركّزت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تركيزاً متزايداً على تطبيق المبادئ التوجيهية، بعد نشرها لدى الدول المشاركة وبعثاتها الميدانية، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، عقد مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع للمنظمة اجتماعاً بشأن الهجرة والتشرد الداخلي، كان هدفه الأساسي بلورة الأساليب التي يمكن بها المؤسسات المنظمة وعملياتها الميدانية والدول المشاركة فيها أن تعزز استجابتها للتشرد الداخلي، لا سيما عن طريق التطبيق العملي للمبادئ. وخلال اجتماع تنفيذ البُعد البشري الذي عقدته المنظمة في العام التالي، أعربت عدة دول عن تأييدها لتعزيز دور المنظمة فيما يتعلق بالتشرد الداخلي. وتوفر الحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بالتشرد الداخلي في جنوب القوقاز فضلاً عن استعراض المتابعة للتشريعات الوطنية، التي اشترك في رعايتها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع للمنظمة مع ممثل الأمين العام، أمثلة يُحتذى بها للكيفية التي تدعم بها المنظمة دعماً نشطاً الترويج للمبادئ وتطبيقها على الصعيد القطري.

٣٥- وأخذ مجلس أوروبا أيضاً يشارك مشاركة متزايدة في مسألة التشرد الداخلي، لا سيما عن طريق أنشطة لجنة الجمعية البرلمانية المعنية بالهجرة واللاجئين والديموغرافيا التي اضطلعت، مثلاً، ببعثات تقصّ للحقائق في البلدان التي توجد فيها حالات تشرد داخلي وأوصت بمراعاة المبادئ التوجيهية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عقدت اللجنة المعنية بالهجرة واللاجئين والديموغرافيا حلقة دراسية بشأن التشرد الداخلي في أوروبا وتطبيق المبادئ التوجيهية، وذلك بالاشتراك مع ممثل الأمين العام، ومفوضية حقوق الإنسان، ومشروع معهد بروكينغز. وكمتابعة لذلك

الاجتماع، عيّنت اللجنة مقررًا معنيًا بالتشرد الداخلي، وتعدُّ تقريراً يتضمن توصيات موجهة إلى الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، كي تنظر فيه الجمعية البرلمانية.

٣٦- وفي عام ٢٠٠٠، عُقد في بانكوك مؤتمر إقليمي بشأن التشرد الداخلي في آسيا، استضافه منتدى آسيا وجامعة تشولالونغكورن، واشترك في رعايته كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومشروع معهد بروكينغز، والمجلس النرويجي للاجئين، ولجنة الولايات المتحدة للاجئين. واتفق المشاركون، القادمون من ١٦ بلداً آسيوياً وضمّوا ممثلين عن لجان حقوق الإنسان الوطنية، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والمنظمات غير الحكومية المحلية والإقليمية والدولية، ووسائل الإعلام والمنظمات الدولية، على أهمية نشر المبادئ في المنطقة والترويج لها، وحثوا الحكومات وجميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة على احترامها، وأوصوا بأن تركز اللجان الوطنية لحقوق الإنسان اهتمامها على التشرد الداخلي والترويج لتطبيق المبادئ.

٣٧- وتطلّعا إلى المستقبل، يجري إعداد خطط كي يشترك ممثل الأمين العام في رعاية حلقات دراسية مع الكومنولث والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بهدف إذكاء الوعي والترويج لنشر واستخدام تلك الهيئات والدول الأعضاء فيها للمبادئ. ويأمل ممثل الأمين العام أيضاً أن يرى الهيئات الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وجامعة الدول العربية، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تنظر في وسائل إدماج التشرد الداخلي والمبادئ في عملها.

(ج) المستوى الدولي

٣٨- كما ذكر آنفاً، رحّبت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في عام ١٩٩٨ بالمبادئ التوجيهية وشجّعت أعضائها على تطبيقها في أنشطتهم لصالح الأشخاص المشردين داخلياً. ومنذ ذلك التاريخ، بذلت الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية والمنظمات الإنمائية فضلاً عن هيئات حقوق الإنسان جهوداً هامة من أجل إدراج المبادئ ضمن عملها في مختلف أنحاء العالم. وشملت فعلاً المبادرات التي اتخذها مختلف فرادى الوكالات والمنظمات في هذا الصدد، والتي سلّط عليها الضوء في التقارير السابقة، ما يلي: نشر المبادئ؛ وإدراجها في السياسة التنظيمية؛ وتدريب الموظفين والمسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني على السواء؛ وترجمة المبادئ إلى اللغات المحلية ونشرها؛ واستخدام المبادئ لرصد حالات التشرد الداخلي والإبلاغ عنها ولأغراض الدعوة؛ ومساعدة الحكومات وغيرها من السلطات في وضع قوانين وسياسات وطنية تستند إلى المبادئ.

٣٩- وفي إطار آليات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، يركّز عدد من الإجراءات الخاصة باللجنة تركيزاً متزايداً، قطعياً ومواضيعياً على السواء، وفضلاً عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان، على التشرد الداخلي وإدراج المبادئ التوجيهية ضمن عملها. وأشار المفوض السامي إلى المبادئ في الجهود المبذولة في مجال الدعوة، ودعمت مفوضية حقوق الإنسان ترجمة المبادئ إلى اللغات المحلية ونشرها، ووضعت مواد تدريبية بالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، واشتركت في رعاية حلقات دراسية بشأن المبادئ بالتعاون مع ممثل الأمين العام. وأبدى المفوض السامي الجديد اهتمامه بتعميق دور المفوضية في ترويج المبادئ ونشرها وتطبيقها.

٤٠ - واعتمد أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أيضاً، جماعياً سياسة بشأن حماية المشرّدين داخلياً فضلاً عن وضعهم برامج تدريبية تستند إلى المبادئ. وإضافة إلى ذلك، فقد جعلت الشبكة العليا المشتركة بين الوكالات التي أنشأتها اللجنة الدائمة عام ٢٠٠٠ وكذلك وحدة التشرد الداخلي التي أنشئت داخل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عام ٢٠٠٢ إطار عملهما هو المبادئ التوجيهية (انظر أدناه).

٤١ - وتظل المنظمات غير الحكومية داخل اللجنة الدائمة وخارجها على السواء، في طليعة الجهود المبذولة لترويج المبادئ ونشرها وتطبيقها. ويجدر التنويه خصوصاً بالمشروع العالمي المشترك بين المجلس النرويجي للاجئين ووحدة المشرّدين داخلياً، الذي يمثل الترويج لاستخدام المبادئ التوجيهية إحدى مهامه الأساسية. فقد كان المشروع نشاطاً بصفة خاصة في رصد ظروف التشرد الداخلي والإبلاغ عنها في قاعدة بياناته من منظور المبادئ، وفي توفير التدريب بشأن المبادئ في بلدان حول العالم. ويستخدم العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى المبادئ كأداة للرصد والدعوة، من بينها منظمة العفو الدولية، والرابطة الدولية لمساعدة المسنين، ومنظمة رصد حقوق الإنسان، والرابطة الدولية للاجئين، وإنقاذ الطفولة، ولجنة الولايات المتحدة لشؤون اللاجئين، واللجنة النسائية للمرأة والطفل للاجئين.

(د) الجهود المبذولة على الصعيد العالمي لنشر المبادئ

٤٢ - كدلالة على تزايد استخدام المبادئ التوجيهية وأهميتها في مختلف أنحاء العالم، ما زالت المبادئ تترجم إلى عدد متزايد من اللغات عن طريق الجهود المتضافرة لوكالات الأمم المتحدة، ومشروع بروكينغز، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات. والمبادئ التوجيهية التي أتيحت في البداية بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية (الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية)، قد تُرجمت منذ ذلك الحين إلى ٢٦ لغة إضافية وهي: الأبخازية، الألبانية، الأرمنية، الآذرية، البهاسا (إندونيسيا)، الجورجية، البرمانية، السبوانو، التشين، الدارية، الدينكا، اللو، الكيروندي، البشتونية، المقدونية، الأكوونداناوية، البرتغالية، الصربية - الكرواتية، السغاوكارينية، السنيهاالا، التاميل، التاغالوغ، الصومالية، السواحيلية، التيتوم، التركية. وبذلك بلغ مجموع اللغات التي تُرجمت إليها المبادئ ٣٢ لغة. وتُشر العديد من ترجمات هذه المبادئ في شكل كتيّبات ووُضع أغلبها على موقع مفوضية حقوق الإنسان في الشبكة العالمية (www.ohchr.org) وعلى موقع مشروع بروكينغز (<http://www.brook.edu/dybdocroot/fp/projects/idp/idp>). وعلاوة على ذلك، وبهدف الوصول إلى جماهير أوسع نطاقاً، يجري وضع صيغ أكثر تبسيطاً، مثل عرض المبادئ في شكل رسوم الكرتون بلغة البهاسا (إندونيسيا) برعاية الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في إندونيسيا.

٤٣ - وتيسيراً للتطبيق العملي للمبادئ، دعم الممثل الخاص وضع مواد تكميلية. ففي عام ١٩٩٩، نشر مشروع بروكينغز ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دليل تطبيق المبادئ التوجيهية، الذي يوضح مضمون المبادئ بلغة يسهل استيعاها ويبيّن أساليب الترويج لتطبيقها. وقد تُرجم الدليل إلى الألبانية والإسبانية والبرتغالية والبهاسا (إندونيسيا) والروسية والفرنسية والمقدونية. وفي عام ١٩٩٩ أيضاً، وضعت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات دليل الممارسة الميدانية في مجال التشرد الداخلي، الذي يتضمن أمثلة من حول العالم للمبادرات التي اتخذتها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لمعالجة حماية الأشخاص المشرّدين داخلياً وتقديم المساعدة إليهم والاستجابة لاحتياجاتهم وحقوقهم الإنمائية كما تنص على ذلك المبادئ. وفي عام ٢٠٠٠، نشرت الرابطة الأمريكية للقانون

الدولي ومشروع بروكينغز شروح المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي التي وضعها الأستاذ وولتر كالين وتصف أساس كل مبدأ من الثلاثين مبدأً في القانون الدولي. وفي وقت أحدث، في عام ٢٠٠٢، نشر مشروع بروكينغز كتيباً عن تعليقات أخيرة على طبيعة وتطبيق المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي.

باء - نحو ترتيبات مؤسسية فعالة

٤٤ - لقد كان أحد العناصر الأساسية من عناصر الولاية منذ إنشائها هو استعراض الترتيبات المؤسسية الدولية لتوفير الحماية والمساعدة للأشخاص المشردين داخلياً، وتقديم توصيات بهذا الشأن. ويُذكر أن ممثل الأمين العام أجرى في أوائل ولايته تقييماً لعدد من خيارات الترتيبات المؤسسية هي: إنشاء وكالة جديدة خاصة للمشردين داخلياً؛ وتعيين وكالة قائمة للاضطلاع بالمسؤولية عن المشردين داخلياً؛ والتعاون فيما بين مختلف الوكالات ذات الصلة. وقد ثبت خلال العقد الماضي أن الخيار الأخير هو الخيار المفضل لدى منظومة الأمم المتحدة، مع أن النهج التعاوني لم يثبت تاريخياً ملاءمته ولا يزال يحتاج إلى قدر كبير من التعزيز.

٤٥ - وقد زاد فعلاً باطراد عدد مكاتب ووكالات الأمم المتحدة التي عليها أن تقوم بدور في حماية ومساعدة الأشخاص المشردين داخلياً منذ أن باشر ممثل الأمين العام عمله وأصبحت تشمل في الوقت الراهن: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ ومنظمة العمل الدولية؛ ومفوضية حقوق الإنسان؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومنظمة الصحة العالمية، وخارج الأمم المتحدة: لجنة الصليب الأحمر الدولية، والمكونات الأخرى لحركة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة. وفي حين شكلت مشاركة تلك المنظمات وغيرها من المنظمات الأخرى في معالجة مخنة الأشخاص المشردين داخلياً تطوراً محموداً بالتأكيد، فقد حملت في طياتها أيضاً تحديات هامة في تنسيق أنشطتها.

٤٦ - وجدير بالذكر أن الجمعية العامة أسندت في عام ١٩٩٠ إلى المنسقين المقيمين للأمم المتحدة مسؤولية تنسيق المساعدة المقدمة للمشردين داخلياً في الميدان. وفي عام ١٩٩١، أنشأت الجمعية العامة منصب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ لينسق الاستجابة لحالات الطوارئ على صعيد المنظومة، وأنشأت خلال السنة التالية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي يشارك فيها جميع الوكالات الإنسانية والإنمائية الهامة والتكتلات الجامعة للمنظمات غير الحكومية. ورغم إنشاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالأشخاص المشردين داخلياً، التي شارك فيها ممثل الأمين العام، يظل صحيحاً، كما أوضح الأمين العام في برنامج إصلاح الأمم المتحدة في تموز/يوليه ١٩٩٧، أن توفير الحماية والمساعدة للأشخاص المشردين داخلياً يشكل تحدياً إنسانياً لا يزال يتمثل في فجوات الولايات القائمة لمختلف الوكالات.

٤٧ - ولمعالجة تلك الفجوات، عُهد إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بمسؤولية كفالة معالجة مختلف الوكالات لاحتياجات الحماية والمساعدة للسكان المشردين داخلياً معالجة فعالة. ودعا المنسق جميع أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إلى تعيين جهة وصل تُعنى بالتشرد الداخلي. وفي الوقت نفسه وجهت اللجنة الدائمة إلى ممثل الأمين العام دعوة دائمة لحضور اجتماعاتها واجتماعات هيئاتها الفرعية، واعتمد فريقها العامل

مسألة السكان المشردين داخلياً كبنء دائم على جدول أعماله. وهذه خطوات هامة على درء تيسير التنسيق بين الوكالات في مجال التشرد الداخلي مما يحقق إنجازات في عدد من المجالات.

٤٨- فباءى ذي بدء، أنشئ نظام لجمع ونشر المعلومات المتعلقة بالتشرد الداخلي. وأثار ممثل الأمين العام مراراً وتكراراً في تقاريره الأولى المقدمة إلى اللجنة الحاجة إلى نظام شامل لجمع ونشر البيانات المتعلقة بالأشخاص المشردين داخلياً كخطوة أساسية أولى نحو معالجة تلك الاحتياجات، وكررت اللجنة تأكيد ذلك. وفي عام ١٩٩٩، قرر الفريق العامل التابع للجنة الدائمة أن يعهد إلى المجلس النرويجي للاجئين بمسؤولية إنشاء قاعدة بيانات شاملة بشأن التشرد الداخلي. وتمثل قاعدة البيانات التي أنشأها ويديرها المشروع العالمي للسكان المشردين داخلياً التابع للمجلس النرويجي للاجئين (www.idpproject.org) أداة موارد ثمينة، تستخدم أيضاً لإذكاء الوعي وتيسير فهم ظروف السكان المشردين داخلياً في قرابة ٥٠ بلداً في العالم.

٤٩- وكما شدد ممثل الأمين العام مراراً وتكراراً في تقاريره وبياناته، فإن الحماية كانت باستمرار هي أضعف عنصر في الاستجابة الدولية. وكان جزء من المشكلة، كما ذكر منسق الإغاثة في حالات الطوارئ لممثل الأمين العام، هو عدم وجود فهم مشترك للحماية في إطار النهج التعاوني. وبغية معالجة هذه الفجوة المفاهيمية، أصدر ممثل الأمين العام في عام ١٩٩٩ مع منسق الإغاثة ومفوضية حقوق الإنسان، ورقة مشتركة توضح معنى الحماية التي تُقدم للمشردين داخلياً. وأصبحت هذه الورقة بعد ذلك أساس ورقة سياسات صادرة عن اللجنة الدائمة بشأن المسألة، واعتمدها رؤساء الوكالات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ونشرتها اللجنة الدائمة في وقت لاحق في شكل كتيب لترويجيه ترويجاً واسعاً. ونظراً إلى أن الحماية كانت الفجوة الرئيسية في الاستجابة الدولية ولكن الوكالات الإنمائية ترددت عبر التاريخ في معالجتها، فإنه لا يمكن أن تكون هناك مغالاة في التشديد على أهمية هذه السياسة المشتركة بين الوكالات بشأن حماية الأشخاص المشردين داخلياً. ووجود ورقة سياسة فقط لا يكفي بالقطع. غير أن الورقة، بتعبيرها عن اعتراف الوكالات بحاجات المشردين داخلياً من الحماية وعن اعترافها بمسؤوليتها الفردية والمشاركة على السواء عن الاستجابة لتلك الحاجات، تُدخل في النظام الدولي إحساساً بالخضوع للمساءلة عن سد فجوة الحماية، وهو إحساس لازم بشدة.

٥٠- وثمة شاغل آخر طويل الأمد حدده ممثل الأمين العامل ورددته اللجنة وهو عدم وجود آلية لتمويل البرامج الرامية إلى معالجة الاحتياجات المحددة للأشخاص المشردين داخلياً. ففي عام ٢٠٠٠، وبدعم من اليونيسيف ومشروع بروكينغز، أصدر الممثل تكليفاً بإعداد دراسة عن مدى تناول عملية النداءات الموحدة لتلك السنة مسائل التشرد الداخلي^(٧). وتبين من الدراسة أنه في الوقت الذي اعترف فيه معظم النداءات بمواطن الضعف الخاصة للمشردين داخلياً وأخذت أنشطة مشاريع كثيرة مواطن الضعف تلك في الاعتبار، فإنه لا يزال يوجد مجال واسع لتعزيز اهتمام الأفرقة القطرية للأمم المتحدة واستجابتها لحالات محددة، لا سيما في مجال الحماية. ورحب الفريق العامل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بذلك التقرير ووزَّعه على الأفرقة القطرية حتى تراعي استنتاجاته وتوصياته عند إعداد النداءات القادمة. ويواصل ممثل الأمين العام المشاركة بنشاط في الرصد والترويج لتعبئة قسط أكبر من الموارد لمعالجة محنة الأشخاص المشردين داخلياً، بما في ذلك عن طريق مشاركته النشطة في عملية إطلاق النداءات الموحدة السنوية.

٥١ - والاختبار الحقيقي للملاءمة تلك التدابير وغيرها من التدابير المتخذة لتعزيز الاستجابة الدولية هو، بالطبع، أثرها في تحسين ظروف الأشخاص المشردين داخلياً على أرض الواقع. ورغم التقدم المحرز، فإن الاستجابة الدولية لا تزال تعاني من فجوات هامة، ومن اشتداد ذلك إلى درجة لفتت انتباه مجلس الأمن. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ أعرب المجلس "عما يساوره من قلق شديد إزاء عدم تلقي أعداد كبيرة بصورة مثيرة للجزع من المشردين داخلياً لحماية ومساعدة كافيتين (S/PRST/2000/1)". وأشار بعض الحكومات إلى أن تفتت المسؤولية بين وكالات مختلفة قد ولّد نظاماً يفتقر بشدة إلى المساءلة والقيادة، مؤدياً إلى نداءات متجددة من أجل تعيين وكالة واحدة تكون مسؤولة عن المشردين داخلياً. وذكرت حالة أنغولا، وهي إحدى أشد أزمات المشردين داخلياً خطورة في العالم، كدليل على نظام تعاون لم ينجح في الاستجابة إلى حاجات المشردين داخلياً.

٥٢ - وفي النهاية تقرر أن تستمر استجابة الأمم المتحدة في اعتماد النهج القائم المتمثل في التعاون بين وكالات مختلفة لكن مع الالتزام بتحسين تطبيقه. وكخطوة أولى، أصدرت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إلى المنسقين المقيمين للشؤون الإنسانية، فضلاً عن رئيس أي "وكالة رائدة" في أي بلد، "وثيقة التوجيهات التكميلية" بشأن مسؤولياتهم تجاه الأشخاص المشردين داخلياً. وفي حين تكتفي الوثيقة بإعادة ذكر المسؤوليات القائمة منذ عقد ونيّف، فقد لفتت الانتباه إلى هذه المسؤولية (التي لم يكن المنسقون، حسب ما ذكروا، على دراية بها في حالات عديدة على مر السنين) وأوضحت ما يستتبع تلك المسؤولية. فهي تتضمن، مثلاً، كفالة الاستجابة الفعالة لاحتياجات المساعدة وكذلك لاحتياجات الحماية، إضافة إلى إقناع السلطات الوطنية والمحلية بمسؤوليتها الأساسية عن حماية المشردين داخلياً وتقديم المساعدة لهم وفقاً للمبادئ التوجيهية.

٥٣ - وفي خطوة ثانية، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أنشأت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات شبكة عليا مشتركة بين الوكالات معنية بالتشرد الداخلي، يرأسها منسق خاص معني بالتشرد الداخلي معيّن داخل اللجنة، وأسندت إليها مهمة إجراء استعراضات قطرية عديدة، وتقديم توصيات على ذلك الأساس، بغية تحسين الاستجابة المشتركة بين الوكالات. وشارك مكتب ممثل الأمين العام في عمل الشبكة العليا، بما في ذلك في عدد من بعثاتها القطرية، التي تبين لها باستمرار أن الاهتمام باحتياجات الحماية يظل أهم أوجه القصور في الاستجابة الدولية.

٥٤ - وبناء على توصية من المنسق الخاص، وبموافقة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ والأمين العام، أنشئت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ وحدة المشردين داخلياً، داخل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بموظفين إضافيين معارين من وكالات اللجنة الدائمة والمنظمات غير الحكومية، بهدف دعم منسق الإغاثة في تنسيق استجابة عملية فعالة للتشرد الداخلي. وعلى الوحدة، بصفة خاصة، أن ترصد حالات التشرد الداخلي وتحدد الفجوات في الاستجابة العملية؛ وتعزز تطوير السياسات المشتركة بين الوكالات؛ وتوفّر التدريب والإرشاد والخبرة للمنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية، وللأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وللمنظمات الإنسانية، بما في ذلك في وضع استراتيجيات تهدف إلى ضمان الحماية والمساعدة والحلول الدائمة؛ وتعبئة الموارد اللازمة، ودعم جهود الدعوة، بما فيها جهود ممثل الأمين العام؛ وتعزيز الصلات بين القطاعات السياسية والإنسانية والإنمائية للاستجابة.

٥٥- وأيد ممثل الأمين العام بقوة إنشاء الوحدة، باعتبار أنه أشار على مر السنين إلى أهمية وجود آلية تنسيق مركزية لتوجيه النهج التعاوني. ويُعترف، في الحقيقة، بأن أنشطة الوحدة مكتملة ومعززة على نحو متبادل للجهود التي يبذلها ممثل الأمين العام بهدف زيادة الاستجابة الشاملة لأزمة المشردين داخلياً العالمية.

٥٦- وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وقّع ممثل الأمين العام ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مذكرة تفاهم تُحدد مجالات وأساليب التعاون بين الممثل والوحدة. وتشمل تلك المجالات ما يلي: وضع استراتيجيات للترويج للمبادئ التوجيهية ونشرها وتطبيقها؛ وتنسيق الزيارات الميدانية بهدف الاستفادة من آثارها إلى أقصى حد، استناداً إلى استنتاجات كل منهما ومع ضمان المتابعة المجدية؛ والتعاون في وضع السياسات والبحوث ذات المنحى العملي؛ والقيام بأنشطة مشتركة، مثل عقد الحلقات الدراسية، وإصدار المنشورات، وغير ذلك من المبادرات التي تهدف إلى تحديد أفضل الممارسات في تطبيق المبادئ؛ والقيام بأنشطة الدعوة معاً. ومن بين أهم المبادرات المشتركة التي يقوم بتنفيذها في الوقت الراهن ممثل الأمين العام والوحدة إجراء دراسة استقصائية منهجية للشواغل المتعلقة بالحماية والاستراتيجيات الفعالة لمعالجتها ميدانياً، سيُنشر تقرير عنها في عام ٢٠٠٣. وتيسيراً للتنسيق بين أعمال ممثل الأمين العام في إطار ولايته وأعمال الوحدة في هذه المجالات وغيرها من المجالات، أعار ممثل الأمين العام موظفاً إلى الوحدة بدعم من حكومة النمسا.

جيم - التركيز القطري

٥٧- تُشكّل البعثات القطرية أيضاً عنصراً رئيسياً من أعمال ولاية ممثل الأمين العام، وهي جوهرية لتعميق فهم حالات التشرد الداخلي على أرض الواقع. وقد سعى ممثل الأمين العام خلال بعثاته، عن طريق الحوار مع الحكومات والمجتمع المدني والسكان المشردين وأفرقة الأمم المتحدة في البلد والشركاء الدوليين الآخرين، لجمع معلومات بشأن حالة المشردين داخلياً فضلاً عن إجراء حوار بين مختلف الأطراف الفاعلة وتعزيزه تيسيراً لتحسين الاستجابة.

٥٨- ولقد قام ممثل الأمين العام منذ تعيينه في عام ١٩٩٢ بـ ٢٥ بعثة إلى البلدان والأقاليم التالية: الاتحاد الروسي، أذربيجان، أرمينيا، إندونيسيا، أنغولا، بوروندي (بعثتين)، بيرو، تركيا، تيمور الشرقية، جورجيا، رواندا، سري لانكا، السلفادور، السودان، (ثلاث بعثات) الصومال، طاجيكستان، الفلبين، كولومبيا (بعثتين)، المكسيك، موزامبيق وأقطار يوغوسلافيا السابقة.

٥٩- وقام بأربع من هذه الزيارات - هي زيارته لتركيا والسودان والفلبين والمكسيك - منذ الدورة الأخيرة للجنة، ويبلغ عنها بإسهاب في التقارير الواردة في الإضافات ١ إلى ٤. وفي حالي تركيا والمكسيك، تقدم ممثل الأمين العام بتوصيات محددة تُشجّع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة المعنية بالمشردين داخلياً على القيام بدور أكبر نظراً إلى التغييرات الهامة التي حدثت في كلا البلدين. وفي السودان والفلبين شدد ممثل الأمين العام على

الحاجة إلى دعم دولي لمساعدة المشردين داخلياً الذين شرعوا في العودة، مع توجيهه الاهتمام في الوقت ذاته إلى احتياجات من لا يزالون مشردين من حيث الحماية والمساعدة.

٦٠- وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢ تلقى الممثل الخاص دعوة لزيارة الاتحاد الروسي، بما فيه جمهوريتا إنغوشيا والشيشان، استجابة لطلبه الموجه في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ للقيام ببعثة رسمية ثانية إلى البلد (وكان قد زار العاصمة عام ١٩٩٢). وبناء على طلب من الحكومة، تقرر أن يقوم ممثل الأمين العام ببعثته مع المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة. ثم أرجأت الحكومة البعثة، التي كان مقرراً لها بداية أيلول/سبتمبر، إلى نهاية الشهر ثم أعيد إرجاؤها، بسبب الحالة الأمنية في المنطقة. ويتطلع ممثل الأمين العام إلى تلقي إشارة من الحكومة تتعلق بالتواريخ الجديدة للزيارة. وهو لا يزال، في الوقت نفسه، يشعر بالقلق هو وجهات أخرى في المجتمع الدولي بشأن إغلاق العديد من مخيمات السكان المشردين في إنغوشيا منذ الصيف الماضي وما أُبلغ عن خطط لغلق جميع المخيمات الباقية، مما ستكون له آثار خطيرة على العودة الطوعية، في أمان وبكرامة، إلى الشيشان. وممثل الأمين العام، الذي يعتقد أن التشرد الداخلي لا يمكن معالجته أنجع معالجة سوى عن طريق الحوار البناء مع السلطات الوطنية، قد أعرب عن قلقه إلى الحكومة وحدد تأكيد أمله في أن تتاح له فرصة الحوار مع السلطات على نحو أكثر مباشرة خلال زيارة إلى البلد في عام ٢٠٠٣.

٦١- وتطلعاً إلى المستقبل، توضع الخطط في الوقت الحاضر لعدد من الزيارات القطرية الأخرى. وقد أعرب ممثل الأمين العام، على وجه الخصوص، للحكومات المعنية عن رغبته في القيام بزيارات رسمية إلى أفغانستان وأوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وكوت ديفوار، وليبيريا وميانمار فضلاً عن زيارة ثالثة إلى كولومبيا بهدف مواصلة الحوار البناء مع الإدارة الجديدة الذي بدأه خلال زيارتيه السابقتين في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٩.

دال - البحوث والمنشورات

٦٢- والدعامة الرابعة لولاية ممثل الأمين العام هي إجراء بحوث بشأن أزمة التشرد الداخلي العالمية وأسبابها ونتائجها والحلول المقترحة لها، والترويج لتلك البحوث. وقد قام بذلك أساساً بدعم من مشروع بروكينغز المعني بالتشرد الداخلي، وهذا المشروع هو مؤسسة بحوث مستقلة، يديرها بالاشتراك مع روبرتا كوهين، وإرين مونييه بصفته نائب مدير المشروع، وعدد صغير من الموظفين على درجة عالية من التحمس والتفاني. وقد دعم المشروع ولاية ممثل الأمين العام لا فقط برنامج بحوثه، بل وفي جميع أنشطته. وعلى مدار العقد الماضي تكونت لدى المشروع مجموعة مستفيضة من البحوث ذات الصلة بمختلف مجالات العمل التي تشملها ولاية ممثل الأمين العام.

٦٣- وإلى جانب الاستعراضات القانونية والمؤسسية التي ورد ذكرها أعلاه، اضطلع ممثل الأمين العام بأول دراسات متعمقة عن التشرد الداخلي، هي أساساً: حماية المحرومين (بروكينغز: ١٩٩٣)؛ جماهير هاربة: أزمة التشرد الداخلي العالمية (بروكينغز: ١٩٩٨) بالاشتراك مع روبرتا كوهين؛ المنبذون: حالات إفرادية عن المشردين داخلياً (بروكينغز: ١٩٩٨) بالاشتراك مع روبرتا كوهين. وقد أعدت الدراساتتان الأخيرتان استجابة لاقتراح من الأمين العام بطرس بطرس غالي. ثم اقترح الأمين العام الحالي كوفي عنان إصدار النسخة الشعبية، الهجرة الجماعية داخل الحدود (بروكينغز: ١٩٩٩)، ومؤلفها هو ديفيد أ. كورن. وتقدم هذه المنشورات عرضاً عالمياً لأزمة

المشردين داخلياً، وحالات إفرادية عن أقطار معينة، وتحليلاً للأطر القانونية والمؤسسية القائمة، ودراسة لدور المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، واستراتيجيات وتوصيات لتحسين الاستجابة على جميع المستويات. ويرى ممثل الأمين العام أن المهمة الرئيسية المتمثلة في تحديد المعالم والخصائص الأساسية لمشكلة التشرّد الداخلي فضلاً عن الأطر القانونية والمؤسسية القائمة للاستجابة لها قد اكتملت إلى حد كبير بنشر هذه الدراسات.

٦٤- ثم تحوّل الاهتمام مؤخراً إلى دراسة جوانب معينة من مشكلة التشرّد الداخلي والبحث عن حلول لها. وفي هذا الصدد، صدرت في إطار المشروع ورقات أعدّها باحثون متميزون إلى جانب موظفي المشروع بشأن عدد من المواضيع، من بينها: الاستراتيجيات الإنمائية للمشردين داخلياً؛ وتقديم الإغاثة في حالات الفجوات الإنمائية؛ ومسألة المشاركة السياسية؛ والاتجاهات في الأمريكتين؛ وعملية النداءات الموحدة؛ واستجابة حكومة الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية للتشرّد الداخلي؛ ودور اللجان الوطنية لحقوق الإنسان؛ وببليوغرافيا مختارة عن التشرّد الداخلي؛ والتعليقات الحديثة على المبادئ التوجيهية؛ وحالة الأشخاص المشردين داخلياً في العراق. وستتضمن المنشورات القادمة الكتاب السابق ذكره الذي يستعرض التشريعات الوطنية في أذربيجان وأرمينيا وجورجيا على ضوء المبادئ التوجيهية؛ وورقة عن التشرّد الذي تولّده التنمية؛ وتقرير موجز عن الحلقة الدراسية التقييمية التي عُقدت في فيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢؛ ومجموعة من ورقات المشروع بشأن مسألة موعد نهاية التشرّد؛ وعدد خاص من نشرة الهجرة القسرية (*Forced Migration Review*) بشأن الموضوع ذاته؛ والدراسة الاستقصائية للحماية التي أجريت بالتعاون مع وحدة المشردين داخلياً التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٦٥- وتُجرى بحوث إضافية في الوقت الراهن بشأن طائفة متنوعة من المواضيع من بينها: تحليل للمسؤولية الوطنية؛ ودور الأطراف الفاعلة غير التابعة للدولة؛ ودور حفظة السلام؛ ودور فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يتعلق بالمشردين داخلياً في ليبيريا وسيراليون؛ ووضع نظام حماية شامل للأشخاص المشردين داخلياً وللاجئين؛ ودليل موجه للأشخاص المشردين داخلياً عن آليات حقوق الإنسان؛ ودراسة للمبادئ التوجيهية من منظور القانون الدولي العرفي؛ وخلاصة للمناهج الجامعية ولمناهج الدورات التدريبية ذات الصلة.

٦٦- وإضافة إلى ذلك، شرع ممثل الأمين العام، بانتسابه منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ إلى كلية الدراسات الدولية المتقدمة التابعة لجامعة جونز هوبكنز، في إنشاء مركز لدراسات التشرّد. وسيضع المركز دروساً، ويدعم منحاً دراسية ويشجع على إجراء مزيد من البحوث الأكاديمية بشأن أسباب التشرّد وعواقبه والحلول المنشودة له. وفي ربيع عام ٢٠٠٣ سيستهل ممثل الأمين العام أنشطة المركز بأن يدرّس لطلبة الدراسات العليا في الكلية في دورة عن التشرّد الداخلي. وتتجه النية، على المدى البعيد، إلى دعوة باحثين زائرين إلى المركز لإثراء مناهجه وأنشطته في مجال البحوث.

رابعاً - تقييم التقدم المحرز والتحديات الباقية

٦٧- شهدت السنوات العشر الماضية زيادة هائلة في الاهتمام الدولي بقضية التشرّد الداخلي، التي يمكن القول الآن إنها مدرجة على جدول أعمال صانعي السياسات بصفتها قضية رئيسية من القضايا الإنسانية ومن قضايا

حقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، فإن مفهوم السيادة بصفتها مسؤولية، وهو ما يمثل لب نهج ممثل الأمين العام وأداة أساسية للاستجابات الوطنية والدولية الفعالة للتشرد الداخلي، قد سلّمت به الحكومات الكثيرة التي أجرى معها الممثل حواراً ومن ثم يمكن القول بأنه مفهوم يتعاضد دولياً. ويمكن التحدي الشامل في تفعيل مفهوم السيادة بصفتها مسؤولية إدخال مزيد من المسألة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي للاستجابة.

٦٨- وفي حين أن مفهوم السيادة بصفتها مسؤولية يقوم عليه مُجمل جوانب أعمال ممثل الأمين العام التي تنطوي عليها ولايته، فإنه مهم على وجه الخصوص للإطار المعياري الذي يتجسد في المبادئ التوجيهية. ومن الواضح أن تلك المبادئ باتت تشكل نبراساً تتهدي به الحكومات، والهيئات الإقليمية، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية على السواء، في عملها لصالح الأشخاص المشردين داخلياً، الذين يجدون هم أنفسهم أن المبادئ أداة تمكين لهم.

٦٩- وسيواصل ممثل الأمين العام دعم بذل مزيد من الجهود للترويج للمبادئ ونشرها وتطبيقها. ويأمل بالخصوص أن يشجع عدداً أكبر من الدول على جعل سياساتها وتشريعاتها متوافمة مع المبادئ. وقد تبين له أن من الوسائل الفعالة بالذات لحفز تلك الجهود في هذا المجال كان عقد حلقات دراسية وطنية وإقليمية تجمع بين مختلف الأطراف الفاعلة ذات الصلة لمناقشة حالة التشرد الداخلي في بلد أو منطقة معينة واستكشاف استراتيجيات الاستجابة. وهو يعرب عن ارتياحه لبدء وحدة الأشخاص المشردين داخلياً في عقد حلقات دراسية من هذا القبيل أيضاً. وللنهوض ببناء القدرات المحلية، كما طلبت اللجنة، وستلزم مساعدة دولية لتقديم الدعم لمفوضية حقوق الإنسان ولغيرها من الهيئات لكي توفر التعاون التقني وتقديم الخدمات الاستشارية لتعزيز حقوق الإنسان للأشخاص المشردين داخلياً.

٧٠- غير أنه يجب بذل مزيد من الجهود بغية كفالة التطبيق المنتظم للمبادئ التوجيهية على أرض الواقع. فحتى في الدول التي اعتمدت قوانين أو سياسات صريحة تستند إلى المبادئ، كثيراً ما تبقى أوجه تباين كبيرة بين المعايير المعلنة والتنفيذ الفعلي. واستعراض جماعات المحامين المحليين في جنوب القوقاز لمضمون وتطبيق التشريعات الوطنية هو مثال لكيفية العمل على إيجاد فهم أفضل للتشريعات الوطنية وتعزيز تنفيذها، فضلاً عن تحديد الإصلاحات التشريعية اللازمة وحفزها. ويأمل ممثل الأمين العام أن يدعم عمليات مماثلة في مناطق أخرى أيضاً. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تسلط البحوث الجارية في إطار "المشروع" بشأن المسؤولية الوطنية، فضلاً عن دور الأطراف غير التابعة للدولة، الضوء على وسائل إضافية لإيجاد قدر أكبر من المسألة على الصعيد الوطني. وبالتوازي، فإن قيام مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، فضلاً عن الهيئات التعاقدية لحقوق الإنسان والآليات الخاصة في هذا المجال التابعة للأمم المتحدة، بدور أكبر في الترويج لحقوق الأشخاص المشردين داخلياً على ضوء المبادئ، وفي رصدها والإبلاغ عنها، يمكن أن يسهم في زيادة المسألة داخل البلدان. وفي هذا الصدد، يسر ممثل الأمين العام أن الأمين العام وغيره من كبار المسؤولين في الأمم المتحدة يتزايد قيامهم بإصدار بيانات وإجراء حوارات دبلوماسية مع الحكومات لصالح السكان المشردين. ومن المهم أيضاً أن المنظمات الإقليمية تضطلع بدور أقوى في رصد حالات التشرد الداخلي في البلدان المتأثرة.

٧١- وفي مجال الترتيبات المؤسسية الدولية، كان التقدم المحرز متقلباً. فمن جهة، باتت طائفة واسعة من الوكالات الإنسانية والإنمائية وآليات حقوق الإنسان والهيئات الإقليمية تركز اهتمامها على التشرد الداخلي وتقر

بمسؤولياتها عن معالجة احتياجات الحماية والمساعدة للمشردين داخلياً. وأدرجت مسألة التشرّد الداخلي في النقاشات المشتركة بين الوكالات، مما أدى إلى إنشاء نظام لجمع البيانات، وتحديد أفضل الممارسات الميدانية، ووضع نماذج تدريبية، واعتماد سياسات مشتركة تتعلق بالحماية. غير أن استمرار وجود ملايين من الأشخاص المشردين داخلياً الذين يفتقرون إلى المساعدة والحماية، حتى في المناطق التي يمكن الوصول إليها دولياً، يبيّن أن العناية المتزايدة بمحنة الأشخاص المشردين داخلياً لا تضمن في المقابل تغطية شاملة في الاستجابة. وعلى العموم، تظل الاستجابة مخصصة وانتقائية وغير كاملة، مما يجعل عدداً كبيراً من الأشخاص المشردين داخلياً يفلتون من شبكة التغطية.

٧٢- وقد اختار المجتمع الدولي صراحة النهج التعاوني واتخذ في السنوات الأخيرة خطوات تهدف إلى تعزيز التنسيق بين الوكالات ذي الأهمية الحيوية لفعالية ذلك النهج. وعُهد إلى الآليات، وبخاصة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ووحدة الأشخاص المشردين داخلياً التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بالقضاء على الفجوات في الاستجابة وبُذلت جهود لتحسين المساءلة لدى مختلف العناصر الفاعلة، بما في ذلك عن طريق اعتماد سياسات مشتركة وإصدار وثائق إرشادية للموظفين الميدانيين. غير أن الإطار الأساسي للمسؤولية يوجد نظرياً منذ سنوات، في حين أن التزام وفعالية المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية والوكالات الرائدة يختلف اختلافاً شديداً من بلد إلى آخر في ضمان المساعدة فعلاً، وبالأخص ضمان الحماية للمشردين داخلياً. ويشير إصدار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات دورياً لـ "وثيقة التوجيهات التكميلية" التي تذكر بالمسؤوليات تجاه المشردين داخلياً إلى وجود فجوات هامة في الاهتمام والاستجابة على أرض الواقع. ففي الحقيقة، وجد ممثل الأمين العام في عدد من البعثات القطرية الأخيرة تحسناً كبيراً في السياسات الرسمية بشأن قضية المشردين داخلياً، تتناقض مع سلبية مستمرة، بل وتردد من جانب الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في أن تعمل بجد على معالجة احتياجات المشردين داخلياً من حيث المساعدة، وبالأخص احتياجاتهم من حيث الحماية، وذلك بناء فيما يُفترض على مناخ السياسات القديمة.

٧٣- ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل العمل على التخفيف من الفجوات المستمرة في النظام القائم للاستجابة، وأن يكون مستعداً أيضاً، إذا استمرت تلك الفجوات على المدى الطويل، لإعادة النظر في الترتيبات المؤسسية القائمة. ومع أن النهج التعاوني بات مقبولاً على نطاق واسع، فإن الخيارات الثلاثة التي حددها ممثل الأمين العام أصلاً - وهي إنشاء وكالة جديدة مكرّسة لحماية المشردين داخلياً، أو إسناد تلك المسؤولية إلى وكالة قائمة، أو التعاون بين مختلف الوكالات ذات الصلة - ما زال لها دعاة ومؤيدون. ودون الإخلال بالنهج المفضل حالياً وكيفية تحسينه، سيواصل ممثل الأمين العام دراسة إمكانية تطبيق تلك الخيارات باعتبارها أفضل الوسائل لفعالية لضمان حماية ومساعدة المشردين داخلياً.

٧٤- وسيظل الاختبار الحقيقي للاستجابات الوطنية والدولية في حالات محددة هو على أرض الواقع. وقد قام ممثل الأمين العام بـ ٢٥ زيارة قطرية منذ تعيينه ويزعم الاستمرار في زيارة أكبر عدد ممكن من البلدان تسمح به الموارد. وعلى العموم، كانت هذه الزيارات ناجحة في استهلال حوار يلفت انتباه السلطات الوطنية والمحلية إلى المبادئ التوجيهية، ويحفز مزيداً من المشاركة الوطنية والدولية، ويُعبّر عن صوت السكان المشردين داخلياً. إلا أن ممثل الأمين العام وجد أن من الصعب، لأسباب تعود إلى قيود الموارد أساساً، متابعة بعثاته متابعة فعالة يهدف

كفالة احترام الوعود وتنفيذ توصياته. وفي هذا الصدد، فإن التعاون بين ممثل الأمين العام ووحدة المشردين داخلياً الجديدة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي يرمي إلى البناء على استنتاجاتهما وكفالة المتابعة المجدية، هو تعاون يبشر بالخير. ويعقد ممثل الأمين العام الأمل أيضاً على توسيع الشراكات مع المجتمع المدني المحلي والمنظمات غير الحكومية الدولية للمساعدة على رصد تنفيذ توصياته وتعزيز الاستجابة لحالات محددة. ويمكن للحكومات المانحة أن تضطلع بدور هام أيضاً في هذا الصدد.

٧٥- وينبغي، عند القيام بالبعثات القطرية، ملاحظة أنه مما يبعث على السخرية أن الدول التي ترفض دخول بعثات رسمية أراضيها تُكافأ بعدم توجيه الانتباه الدولي إليها، في حين يبلغ عن الدول المتعاونة وتُمنح صحتها. ومن المفارقة أن تكون تلك الدول بالتحديد هي الأقل رغبة في معالجة قضايا التشرد الداخلي حيث كثيراً ما تكون العضلة شديدة وتمس الحاجة إلى اهتمام المجتمع الدولي بها على وجه الاستعجال. ولذلك، لا يمكن أن تكون البعثات القطرية الأداة الوحيدة للتركيز على ظروف الأشخاص المشردين داخلياً وصياغة توصيات لتحسين الاستجابة. وفي العديد من الحالات عالج ممثل الأمين العام هذه المسألة عن طريق المناقشات والحوارات المستمرة مع الحكومات، التي قد ينتج عنها دعوته إلى القيام ببعثة. فعلى سبيل المثال، وفي حالة تركيا، وبعد فترة من العمل البناء، دُعي الممثل إلى زيارة البلد في بعثة أسفرت عن نتائج مبشرة بالخير.

٧٦- وكانت أعمال ممثل الأمين العام في إطار ولايته في جميع تلك الميادين - - إذكاء الوعي بأزمة التشرد الداخلي العالمية، ووضع إطار معياري ملائم، والترويج لترتيبات مؤسسية أكثر فعالية، وتقييم الاستجابات في بلدان محددة - - تقوم على بحوث مستفيضة عمّقت فهم كل من ظاهرة التشرد الداخلي وما يلزم لمعالجتها معالجة فعالة ومما يبعث على الارتياح بالخصوص أن دراسات ومنشورات المشروع حفزت أيضاً ما أصبح ميداناً آخذاً في الانتشار للبحوث في هذا المجال، كما يتجلى ذلك بوضوح في بيليوغرافيا المشروع الصادرة عام ٢٠٠١. وسيواصل ممثل الأمين العام، إلى جانب زملائه في مشروع بروكينغز، إجراء بحوث تتصل بالسياسات "عملية المنحى"، تهدف أساساً إلى العمل على تحسين الاستجابة لأزمة التشرد الداخلي العالمية.

٧٧- ومع عدم حدوث تناقص في نطاق التشرد الداخلي في جميع أنحاء العالم واستمرار العديد من ضحاياه بلا حماية ومساعدة وحلول ملائمة، فإن ليس هذا بالوقت المناسب لينتاب ممثل الأمين العام والمجتمع الدولي شعور بالرضا عن الذات. بل من الأهمية بمكان الآن، وقد أذكي الوعي بالأزمة، ووضع إطار معياري، وشُرع في إجراء إصلاحات مؤسسية فهِمت الحالة عن أرض الواقع فهما أفضل، وصارت هناك قاعدة معرفية عن التشرد الداخلي متطورة تطوراً لا بأس به مواصلة العمل تأسيساً على التقدم والزخم اللذين تحققا خلال العقد الماضي لكي نكون قادرين على معالجة التحديات الكبيرة الباقية معالجة فعالة.

خامسا - الخلاصة

٧٨- لقد حرص ممثل الأمين العام دائماً على اختتام تقارير بعثاته القطرية بلفت الانتباه إلى الأسباب الدفينة للتشرد الداخلي، ويرى أنه يجدر به أن ينسج على المنوال نفسه في اختتام هذا التقرير الذي يوافق الذكرى السنوية العاشرة لولايته. ولا يمكن لاستراتيجية تهدف إلى تحسين الاستجابة لمشكلة التشرد الداخلي أن يكتب لها في نهاية المطاف النجاح في المدى الطويل إذا لم تُعالج أسبابها.

٧٩- ولا مناص من أن تكون لكل حالة تشرد خصائصها المميزة ودينامياتها السياسية والإثنية والدينية والطبقية والجغرافية والتاريخية. غير أن ممثل الأمين العام تبين له، عن طريق دراسته للقضية وبالأخص عن طريق بعثاته القطرية، أن القاسم المشترك بين معظم حالات التشرد على نطاق كبير هو أن تكون نتيجة لأزمة هوية وطنية وما يتصل بتلك الهوية من تماسك يربط حكومة بشعبها. وحالات التفكك التي ترتبط عادة بهذه الأزمة تنجم عادة عن مشاكل هيكلية، من بينها وجود فوارق هائلة في الثروات والفرص بين مختلف فئات السكان والمناطق الجغرافية، والتهميش والتمييز على أساس العرق والأصل الإثني والدين والثقافة ونوع الجنس، وقصور الحكم الديمقراطي، وعدم احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وما لم تعالج أوجه القصور الهيكلية هذه وما يترتب عليها من تصدع اجتماعي، فإن استتباب السلام والأمن والاستقرار سيكون مراوفاً حقماً، ولن تسوى البتة حالات التشرد تسوية حقيقية.

٨٠- وتماشياً مع منظور السيادة بصفتها مسؤولة، فإن الدول تقع على عاتقها مسؤولية السعي لإيجاد حلولها الملائمة لتلك المشاكل. غير أن ممثل الأمين العام يعتقد أن المجتمع الدولي تقع عليه كذلك مسؤولية ضمان ألا ينأى بنفسه عن دعم الحلول السياسية الدائمة للصراعات الداخلية.

٨١- ومع أن هذا التشديد على معالجة الأسباب الجذرية ليس جديداً ولا حتى يقتصر على مسألة التشرد الداخلي، لا يزال يلزم قدر هائل من العمل من أجل ترجمته إلى إجراءات فعالة. ويتوقف ذلك على القيام بعمل نشط من قبل جميع المعنيين على جميع المستويات: الحكومات، والمجتمع المدني، والهيئات الإقليمية، والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن الأشخاص المشردين داخلياً أنفسهم. ومع نهاية السنة العاشرة لممثل الأمين العام وهو يقوم بأعماله في إطار ولايته التي تركز على مشكلة التشرد الداخلي، فإنه ملتزم بالتفاني مجدداً في تعزيز ذلك الطراز من التعاون الموجه إلى إيجاد حلول، ويهيب بالشركاء والأصدقاء، قدامى كانوا أو جدد، أن ينضموا إليه في هذا المسعى الهام.

الحواشي

(١) انظر الورقة المرجعية التي أعدها للاجتماع الأستاذ Thomas G. Weiss, "International Efforts for IDPs After a Decade: What Next?", December 2002.

(٢) انظر "المشردون داخلياً والصحة ومنظمة الصحة العالمية"، ورقة قدمتها منظمة الصحة العالمية في الجزء المخصص للشؤون الإنسانية من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٠، الصفحة ٥.

(٣) نال المبدأ تأييداً دولياً متزايداً يتجلى، على سبيل المثال، في تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل ومسؤولية الدولة، الذي أعده برعاية كندا: *The responsibility to Protect*، أوتاوا، كندا، المركز الدولي لبحوث التنمية ٢٠٠١.

Mario Gomez, *National Human Rights Commissions and Intrnally Displaced Persons, Illustrated by the Sri Lankan Experience*, Brookings-SAIS Project on Internal Displacement، تموز/يوليه ٢٠٠٢.

National Human Rights Institutions Best Practice, Commonwealth Secretariat, (٥)
2001, p.33.

(٦) لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، التقرير الثالث عن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا OEA/Ser.L/V/II.102, Doc. 9 rev.1, chap. VI، الصفحة ١٠، ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩. وانظر أيضاً لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، التقرير الخامس عن حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا، OEA/Ser.L/V/II.111، Doc. 21 rev., chap. XIV، الصفحة ١٢، ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

(٧) جيمس كوندرا، النداءات الموحدة والأشخاص المشردون داخلياً: درجة دعم النداءات الموحدة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة الصادر خلال عام ٢٠٠٠ للسكان المشردين داخلياً، مشروع بروكنغز للتشرد الداخلي واليونيسيف، آب/أغسطس ٢٠٠٠.

— — — — —